ترفض إشراك وحدات اميركية في القوة الدولية، فان الادارة الجديدة لا تتردد في الموافقة على تواجد قوات لها في سيناء إضافة إلى قوات الدول الأخرى. ومن أجل هذه الغاية، يقوم مايكل ستيرنر، رئيس الطاقم الاميركي لمفاوضات تشكيل القوة، بالتنقل بين مصر واسرائيل، للوصول إلى اتفاق مشترك قبل نيسان (ابريل) القادم، وهو الموعد النهائي لانسحاب اسرائيل من سيناء. وتنحصر نقاط الخلاف بين الطرفين في حجم القوة، وانتشارها، والدول المشاركة فيها. لكن مصر واسرائيل كلتيهما «لا تعارضان اشراك قوات اميركية في القوة الدولية، إذا ما تطلب الأمر ذلك» (**هآرتس**، ٢/٣/١٩٨١).

ورغم اعتراف الأطراف جميعها بأن المطلوب، الآن، ليس التوصل إلى اتفاق معين بشأن قوة الاشراف، إلا أن الطاقم الأميركي المفاوض يبدي نشاطاً ملحوظاً في الوصول إلى اتفاق. وربما نستطيع معرفة سبب ذلك من معلومات كتبتها مجلة «افييشن ويك» الاميركية ونقلها مراسل صحيفة هآرتس الاسرائيلية وقد جاء فيها: «ان اسرائيل أعلمت الولايات المتحدة، انها ستدمر قاعدتي [ايتيم وعتسيون] الموجودتين في سيناء قبل تسليمهما لمصر، إذا لم توافق الولايات المتحدة على استلامهما» (**هآرتس**، ١٧/٣/١٩٨١). وأضافت المجلة ان اسرائيل تضغط على الادارة الاميركية والكونغرس في هذا الاتجاه. وهي تدعي ان وجود طائرات أميركية في سيناء يشكل حاجزاً بين اسرائيل وجيرانها، مما يمكنها من القيام بالاستطلاع المتقدم، الحيوي لأمنها، عقب تقليص المسافة بين الطرفين. وتعتقد اسرائيل ان هذا الاقتراح «مفيد للاميركيين بسبب ان القواعد المقترحة، مجهزة ومبنية جيداً» (**المصدر نفسه**). وأكدت المصادر الاسرائيلية ان الولايات المتحدة، تطالب، هي أيضاً بأن تدخل القاعدتين الجويتين في إطار «نظامها الاستراتيجي، وهي تنظر بأهمية كبيرة إلى مطار عتسيون» (**معاريف**، ٣١/٣/١٩٨١) وقد أشار ستيرنر، بدوره إلى استخدام المطارات من قبل الوحدات الاميركية، لكنه استدرك وقال ان المقصود ليس قواعد أميركية، إنما استخدامها في إطار «قوة المحافظة على السلام، ومن أجل هذا الهدف فقط» (**المصدر نفسه**).

ويبدو، من خلال تفحص نتائج مباحثات الطاقم الاميركي مع الأطراف المعنية، ان الخلافات التي يتحدثون عنها لا تتعدى بعض الشكليات المتعلقة بتبعية قوة الاشراف. فبينما تطالب مصر بأن تكون القوة تحت رعاية الأمم المتحدة، تطالب اسرائيل بأن يتم تشكيل القوة خارج إطار الأمم المتحدة «نظراً لموقفها السلبي من اتفاقيات كامب ديفيد، وخشية من الفيتو السوفياتي في مجلس الأمن الذي سيحبط هذا الاقتراح» (**المصدر نفسه**، ٣١/٣/١٩٨١). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية الأسباب التي تدعو مصر لضم الأمم المتحدة وقالت: ان هذا الاقتراح هو، أولاً وأخيراً، «مسار تكتيكي، يستهدف التظاهر أمام العالم العربي، وأمام الأمم المتحدة بأن مصر تؤيد هذه المنظمة، وتلتزم بها» (**المصدر نفسه**).

والواضح أن اتفاقاً جرى بين الأطراف الثلاثة يقضي بالتوجه للأمم المتحدة، لفحص إمكانية تشكيل قوة مراقبة تابعة لها. وقد وافقت اسرائيل على «مشاركة مصر والولايات المتحدة في توجيه طلب كهذا حتى ولو كان واضحاً ان ذلك لن يؤدي إلى أية نتائج» (ر.إ.إ. العدد ٢٣٠٦، ٣١/٣/ و١/٤/١٩٨١، ص ١٠). وعزز دافيد كمحي، رئيس الطاقم الاسرائيلي، هذا الاتجاه عندما صرح، في ختام المباحثات مع الوفد الاميركي، بأن هناك نقاط التقاء أكثر من نقاط الخلاف، على الرغم من «تباين وجهات النظر في مسائل عدة، منها مقدار القوة، حيث لم يتم الاتفاق بشأنها بصورة نهائية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٣٠٧ و ٢/٤/١٩٨١، ص ٣). وبالنسبة لطلب مصر التوجه للأمم المتحدة، أوضح كمحي ان مصر ترغب في استنفاذ جميع الجهود المتعلقة بشأن امكانية تشكيل القوة عن طريق الأمم المتحدة، وقال: «لا نعتقد ان هناك أية امكانية لتشكيل قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة. وانطلاقاً من اعتقادنا هذا... فاننا مستعدون لقبول أن يقوم المصريون أنفسهم بالتأكد من ذلك كله، طالما اعتقدوا أن هذا ضروري لهم» (**المصدر نفسه**).

الاستراتيجية الاميركية، والدور الاسرائيلي

مما لا شك فيه أن الادارة الاميركية الجديدة